اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

هل أنها عاصمة اقتصادية؟

تعد المنفذ البحري الوحيد الذي يطل العراق من خلاله على العالم تجاريا واقتصاديا، وتزخر بالحقول النفطية العملاقة التي تنتج ما مقداره مليونا برميل يومياً وتمثل أكثر من ٨٥٪ من الصادرات النفطية ، وتمتلك اكبر بساتين النخيل ، وبحكم موقعها الجغرافي تعد من اكبر وأفضل مناطق الجذب السياحي، هذا فضلا عن العناصر الاقتصادية الأخرى التي تجعل منها عاصمة العراق الاقتصادية الحقيقية .

تلك هي مدينة البصرة البائسة حالياً المكفهرة والتي توحي لمن يسير في شوارعها بأنها لا تمتلك تلك المواصفات التي تحدثنا عنها، وهي ليست بعاصمة العراق الاقتصادية، بل مدينة متخمة بمن هم بمستوى أو دون خط الفقر، والخدمات بمختلف أنواعها فيها متدنية الى الحد الذي لا يمكن ان تكون هذه المدينة هي المورد الأساسي للاقتصاد العراقي، ما دعا الكثير من أهليها للمناداة بإعلانها اقليماً ، لان الحكومتين المركزية والمحلية تغردان خارج السرب .

وتتحدث الخريطة الاستثمارية فيها عن مشاريع مختلفة تمثل عوامل جذب استثماري ، إلا انها غير مفعلة ونرى ان هنالك قصوراً لافتاً للنظر سواء على مستوى الانجاز أو على المستوى التخطيطي ، وترى ان ما نفذ من مشاريع في هذه المدينة لا يرقى إلى حجم الحاجة الفعلية أو لا يرقى الى مستوى عاصمة العراق الاقتصادية وفي القطاعات كافة .

وحاولت السلطة التشريعية أن تشرع قانوناً لجعل البصرة عاصمة اقتصادية ، إلا انها فشلت في إقرار هذا القانون بسبب المناكفات والخلافات السياسية التي عادة ما تلقي بظلالها على مسارات ومراحل مسودات القوانين ذات الصلة المباشرة بالظروف المعيشية والاقتصادية للفرد العراقي ، وان كان الأمر لا يحتاج إلى قانون بحسب تقديرنا لان المواصفات التي تحدثنا عنها لمدينة البصرة تضعها في هذا المستوى وهذا الثقل الاقتصادي ، بل يحتاج الأمر إلى إجراءات تنفيذية تعضدها تخصيصات مالية كافية ضمن موازنة المحافظات غير المرتبطة بإقليم، ولكن يبدو أن هنالك ضعفا في الإرادة السياسية وعدم رغبة في تبني مثل هكذا مواضيع غاية في الأهمية .

ولعله من المتأخر جداً ان نتحدث عن موضوعة البصرة وكونها عاصمة العراق الاقتصادية ، لكن كنا ننتظر أن تبادر الحكومات المتعاقبة أو مجلس النواب بدورتيه السابقة والحالية إلى تبني مثل هكذا قرار لا يمثل أهل البصرة فحسب ، بل يهم العراقيين جميعاً ، ولكن يبدو أن البرلمان ومعه الحكومة منشغلان باهتمامات ليست ذات جدوى .

ونؤكد في هذا الاتجاه ايضاً أن الصرة عاصمة اقتصادية هي ليست شعارا أو ادعاء بل هي ضرورة قصوى تتطلب جهودا من قبل الجميع - حكومتين مركزية ومحلية وبرلمانا وقطاعا خاصا - لان البصرة بوضعها الحالي لا تعد عاصمة اقتصادية بالمرة .

عــزوا نقـص الإنــتــاج الى الـفــسـاد الإداري

خبراء ونواب يقترحون تسليم ملف الكهرباء الى لقطاع الخاص

□ بغداد/المدى

محطة كهرباء (ارشيف)

اقترح خبراء ونواب تسليم ملف الطاقة كاملاً الى الشركات الاستثمارية، شرط أن تكون عالمية متخصصة في هذا المجال، وتمنح لها الامتيازات وحق المنافسة، بعد أن مل العراقيون الوعود والجهود الحكومية غير المجدية.

وقال الخبير في شؤون الطاقة إسماعيل راضي (الوكالة الاخبارية للانباء): لاتوجد كهرباء جيدة نتيجة سوء التخطيط و الفساد المالي والإداري المستشري معظم مؤسسات الدولة.

وأضاف : أن معظم دول العالم مرت بظروف مشابهة للعراق وبأزمات كبيرة لاسيما في مجال الطاقة الكهربائية، لكنهم تجاوزوها بسرعة، لافتاً إلى: أن الحكومة العراقية تهدر الأموال وتضيع الوقت دون توفير الطاقة للبلد.

وأوضح: أن تخصيصات وزارة الكهرباء للعام الحالي هي بحدود (١٧) مليار دولار، و لو قسم هذا المبلغ على النسبة السكانية باستثناء اقليم كردستان والبالغة (٢٧) مليون نسمة، لتبين أن معدل العائلة الواحدة سنوياً من الأموال يصل بحدود (٥) ملايين دينار عراقي، تصرفها الحكومة لتوفير الطاقة يومياً بحدود (٦- ٨) ساعات يومياً من إيران أو من غير بلدان، مشيراً إلى انه رقم كبير جداً لا تستطيع حتى الدول الغنية صرفه، كالولايات المتحدة الأمريكية التي لا تدفع الى الشركات الاستثمارية سواء (٢٥٠٠) دولار لكل عائلة سنوياً.

وطالب الخبير في الشؤون الطاقة بحل وزارة الكهرباء كونها فشلت بإدارة هذا الملف، وتسليم الطاقة الكهربائية إلى القطاع الخاص من أجل توفيرها الى المواطنين كما تعمل به الان اغلب دول العالم.

ومن جهته أكد الخبير الاقتصادي عبد المنعم القزاز: أن العائلة العراقية اليوم تدفع نصف دخلها الشهري الى المولدات الأهلية والمنزلية والى فاتورة وزارة الكهرباء، والذي يصل شهرياً معدل صرف الأسرة الواحدة تقريباً (٣٠٠) الف دينار مقابل توفير الطاقة الكهربائية.

وأوضح القزاز :لو تم تجميع هذا المبلغ (٣٠٠) ألف دينار لكل عائلة وتقديمه الى شركات عالمية توفر له الطاقة الكهربائية بمعدل (٢٤) ساعة يومياً، لحلت أزمة الطاقة بشكل كامل في البلد.

ودعا الى اقامة جولة تراخيص خاصة للطاقة الكهربائية تشترط فيها دخول شركات عالمية رصينة لها استعداد تام لإدارة ملف الطاقة الكهربائية في البلد وتقوم بتجهيز الطاقة للمواطن مقابل اجور معينة لحل أزمة الكهرباء في البلد. من جانبه قال عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عزيز العكيلي : إن الفساد المالي والإداري "يعشش" في وزارة الكهرباء منذ سقوط النظام السابق وجعل الأموال تهدر دون توفير الطاقة الكهربائية للمواطنين. وكشف العكيلي: عن صفقة لشراء محطات كهربائية بمبلغ (٤٠) مليون دولار والآن هي مرمية بـ"العراء" في صحراء البصرة، بحجة أنها ذات نوعية رديئة وغير قادرة على تجهيز المواطنين بالطاقة.

وأشار إلى: أن عمليات استيراد الطاقة من دول الجوار كلها تجرى بصفقات مالية كبيرة ولا أحد يعلم حجم الأموال المصروفة إليها. في حين أكد عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية عدي عواد، موافقة لجنته بالإجماع على إصدار قرار بعرض الطاقة الكهربائية إلى الاستثمار، لأن وزارة الكهرباء أثبتت عدم قدرتها على توفير الطاقة على مر السنين التسعة الماضية، مؤكداً أن القرار تم إرساله الى اللجنة القانونية لكي يتم رفعه الى رئاسة مجلس النواب للتصويت عليه.

وأوضح عواد تم استثناء الشركات الاستثمارية الراغبة في استثمار الطاقة الكهربائية من قانون الاستثمار ومن التعرفة الجمركية، لتشجيع أكبر عدد من الشركات على القدوم.

وأضاف: إذا بقي العراق معتمد على وزارة الكهرباء في توفير الطاقة فلا يحصل شيء وإنما يكتفي بسماع "الوعود الكاذبة" التي تطلقها الوزارة والتي لا تستند الى واقع أو خطط علمية، مؤكداً وجود تلكؤ واضح في إدارة ملف الطاقة الكهربائية في البلد وعدم وجود عدالة في ساعات تجهيز الطاقة فيتم تفضيل منطقة على منطقة أخرى.

ويذكر أن وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي عند تسليمه مهام وزارة الكهرباء وعد بأن صيف ٢٠١٢ سيكون أفضل من الصيف الماضي، وقال: كان لدينا إنتاج (٦) آلاف ميكا واط سيرتفع ليصل إلى (٩) آلاف ميكا في ٢٠١٢/٧/١، مؤكداً أن المتابعة الميدانية أدت إلى تقليص مدة انجاز المشاريع وبهذا سيصبح معدل الإنتاج نهاية هذا العام (١٢) ألف ميكا، وسيستقر الرقم على (١٤) ألف ميكا بعد الربع الأول من عام ٢٠١٣ لتصل إلى مستوى إنتاج (٢٧) ألف ميكا بداية عام (٢٠١٥).

مصرف دجلة والفرات يبدأ فتح الاعتمادات المستندية الخارجية

□ بغداد /المدى

بدأ مصرف دجلة والفرات اعتماد برنامج فتح الاعتمادات المستندية الخارجية عبر المصرف العراقي للتجارة في خطوة هي الأولى من نوعها في البلد.

وقال رئيس مجلس إدارة المصرف محمد فاضل بحسب "دنانير": تم اعتماد برنامج النافذة الواحدة لفتح الاعتمادات المستندية الخارجية، لافتا إلى استحداث قسم خاص بهذه الأعمال يديره عدد من الموظفين من الذين يملكون خبرة متطورة وكفاءة عالية في هذا المجال، مؤكدا أهمية توسيع هذه التجربة على اكبر عدد من المصارف الأهلية لتفعيل نشاط عملها.

وأضاف أن القسم المستحدث يقسم إلى عدة إدارات تهتم كل واحدة بشأن اقتصادي معين حيث يوجد مختصون في دراسة الجدوى الاقتصادي والتخصصات اللازمة للأنشطة التي تحتاج إلى فتح اعتمادات مستندية خارجية.

ولفت إلى أهمية نقل التجارب العالمية في هذا المجال وتبنيها داخل القطاع المصرفي الخاص المحلي، وهذا يتطلب آلية تعاون بين المصارف الأهلية والوصول بها إلى العالمية في هذا التوجه الذي يعمل على تقليل المخاطر على المحفظة المالية.

ويذكر أن القطاع الخاص تبنّى خلال الاشهر الماضية نظام المقاصة الالكترونية الذي ساهم في سرعة تحريك الأموال عبر الصكوك الممغنطة.

مصدر: أوضاع سوريا فرصة ذهبية لبناء اقتصاد متين

□ بغداد / المدى

أفاد رئيس التجمع الصناعي العراقي عبد الحسن الشمري، بأن العراق يستطيع اللحاق باقتصاديات العالم من خلال نقل البضائع التركية عبر أراضيه، نتيجة تدهور الأوضاع في سوريا وإيران والاستفادة من الترانزيت لتطوير الاقتصاد الوطني.

وقال الشمري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) على العراق أن يستغل الظروف المحيطة به بجعل أراضيه ممراً لعبور البضائع التجارية من والى تركيا، داعياً إلى ضرورة استغلال الضغوط الاقتصادية التي تمر بها تركيا نتيجة الأحداث التي تتعرض لها سوريا وإيران من خلال وضع التسهيلات الجمركية والإجراءات القانونية، ما سيدفع تركيا لتغيير مسلك بضاعتها عبر العراق.

وأضاف: أن هذه الظروف ستولد حركة اقتصادية كبيرة في البلاد من خلال النقل والترانزيت مع الدول المجاورة سنعكس إيجابا على الاقتصاد العراقي، مشيرا إلى أهمية تشكيل هيئة عليا من قبل الوزارات الاقتصادية العراقية والمؤسسات المساندة لها من أجل استغلال هذه الظروف لبناء اقتصاد عراقي متين.

اللجنة الاقتصادية: البصرة تحتاج إلى بنى تحتية

□ بغداد/ المدى

أفاد رئيس اللجنة الاقتصادية أحمد سلمان العلواني، بأن مدينة البصرة متهيئة لتكون عاصمة العراق الاقتصادية، لكنها تحتاج إلى بنى تحتية.

وقال العلواني إن البصرة متهيئة من حيث المقومات لأن تكون عاصمة العراق الاقتصادية، لكنها تحتاج إلى بنى تحتية من حيث الطرق والإعمار والخدمات التي تجعلها سوقا اقتصاديا لجميع الدول.

وأضاف: أن أعضاء اللجنة الاقتصادية درسوا الموضوع بجدية وما ينقص البصرة من أمور تؤخر نهوضها، مبيناً، أن اللجنة سلمت المشروع لرئاسة مجلس النواب للقراءة الأولى وسيتم التصويت عليه لجعل مدينة البصرة عاصمة اقتصادية بعد أشهر قليلة.

وبين: أن البصرة تتمتع بمقومات الجذب الاقتصادي كونها مطلة على الموانئ التي تربط العراق بدول الجوار والتي تجعل البصرة سوقاً للتجارة الدولية وبإضافة إلى الحقول النفطية الموجودة بشكل كبير والثروة السمكية المتواجدة في شط العرب والثروة الزراعية المتمثلة بالنخيل ومختلف أنواع التمور.

وذكر: أن المدينة تحتاج إلى إعمار ومد طرق خارجية وسكك حديدية وخدمات كثيرة لجعل المتبضع الدولي ينبهر بجمال المدينة وبنيتها التحتية.

مطالبة بتطوير أداء المناطق الحرة في العراق

□ بغداد /المدى

طالب مدير الهيئة العامة للمناطق الحرة في العراق أمس السبت بتطوير أدائها عبر تقديم التسهيلات للمستثمرين لتنفيذ مشروعات نوعية.

وللعراق ثلاث مناطق حرة عاملة هي المنطقة الحرة في البصرة بخور الزبير وفي نينوى في فلفيل والمنطقة الحرة في القائم بمحافظة الانبار. وقال مدير عام الهيئة صباح القيسي في بيان إنه اطلع على واقع المشاريع الاستثمارية في المنطقة الحرة بخور الزبير بعد لقائه عددا من الشركات المحلية والأجنبية.

ويجري حاليا في تلك المنطقة تنفيذ مشروع خزن المشتقات النفطية وهو احد أهم المشاريع الاستثمارية ومشروع شركة رمال البحر الخاص بإنشاء مستودعات لخزن السمنت وتسويقه ومشروع معدات النقل الخاصة بالمشاريع النفطية.

ويسمح قانون المناطق الحرة في العراق بممارسة النشاطات الصناعية وعمليات التجميع والتصنيع وإعادة التعبئة والخزن والتصدير والتجارة والخدمات والنقل بكافة أنواعه ونشاطات العمل المصرفي والتأمين والخدمات التكميلية والمهنية المساعدة.

وأضاف القيسي أنه استمع إلى رأي الشركات بشان المشاريع وقال إنه يتعين "تقديم التسهيلات للمستثمرين والارتقاء بالمناطق الحرة في ظل وجود مشاريع نوعية وذات مستوى عالي الأداء".

وخور الزبير من المناطق الصناعية الكبرى إذ يحتوي بالإضافة إلى ميناء خور الزبير على مجموعة من المعامل والشركات مثل معمل البتروكيمياويات ومعمل الأسمدة الجنوبية ومعمل الحديد والصلب والغاز السائل. ووقعت شركة (أي.أل.إي) الإماراتية عقدا مع العراق في أيار مايو الماضي للاستثمار في المنطقة الحرة بخور الزبير في البصرة.

في الشهر ذاته وقعت العراق عقدا مع (أم.جي.أم) لاينز الايطالية لإنشاء مشروعين استثماريين في نفس المنطقة الأول تجاري والآخر خدمي.

كما يعكف مركز البصرة المحدود المتخصص في مجال النفط على الدخول في استثمارات في المنطقة الحرة ذاتها الواقعة في أقصى الجنوب والمطلة على الخليج.

توقف صادرات نفط كركوك إلى ميناء جيهان

□ بغداد /المدى

أكد مصدر في شركة نفط الشمال، أمس السبت، أن صادرات نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي توقفت بسبب تفجير الخط الناقل داخل الأراضي التركية، وفي حين أشار إلى أن معدل التصدير لن يتأثر، توقع استئناف تصدير النفط عبر الأنبوب خلال الـ٢٤ ساعة المقبلة.

وقال المصدر لـ"السومرية نيوز": إن "تصدير النفط العراقي من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي توقف، فجر امس، بسبب تعرض الخط إلى تفجير داخل الأراضي التركية"، مبينا أن "العراق يمتلك خزينا في ميناء جيهان يفوق المليوني برميل وبالتالي فان الكميات المصدرة لن تتأثر بهذا التفجير".

ورجح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن أسمه، أن "يستأنف تصدير النفط العراقي خلال الـ٢٤ ساعة المقبلة، كون فرق الصيانة التركية تعمل على إصلاحه"، مشيرا إلى أن "الجانب التركي حول مسار التصدير إلى خط ثان لحين الانتهاء من إصلاح الأنبوب الذي تضرر نتيجة التفجير".

وكان ضخ النفط عبر الأنبوب الواصل بين حقول كركوك وميناء جيهان التركي قد توقف، في الخامس من نيسان ٢٠١٢، إثر تعرضه لثلاثة تفجيرات داخل الأراضي التركية، قبل أن يستأنف بعد ساعات عقب تحويل مساره من قبل الجانب التركي إلى مسار IT١. ويتعرض الأنبوب الرئيسي الناقل للنفط من الحقول الشمالية إلى تركيا إلى عمليات تفجير وتخريب كان آخرها، في ٥ شباط ٢٠١٢، حيث توقفت صادرات النفط بسبب تفجير استهدف خط أنابيب النفط المار بين مثلث مناطق قرية ألفان وقرية بارمان وقرية شورة التابعة لقضاء سافور بولاية ماردين التركية، وتبناه في ما بعد حزب العمال الكردستاني إلى تركيا.

وتدير شركة نفط الشمال حقول النفط في المحافظات التي تقع شمال العراق، وتقوم بتصدير النفط الخام عبر خط أنابيب كركوك - جيهان في تركيا، بما يصل إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً، لكن عمليات الضخ عبر الخط المذكور تتفاوت بين الحين والآخر، بسبب الهجمات التي يشنها المسلحون خصوصاً في الجانب العراقي.

ويعتبر الأنبوب العراقي التركي الناقل للنفط الذي يبدأ من مدينة كركوك العراقية، ٢٥٠ كم شمال العاصمة بغداد، مروراً بالأراضي التركية وصولاً إلى ميناء جيهان هناك، من أهم الخطوط الناقلة للنفط الخام، وقد بدأ العمل بهذا الخط الذي يبلغ قطره ٤٠ عقدة عام ١٩٧٣، وتم توسيع المنظومة مرتين في عام ١٩٨٣ وفي عام ١٩٨٧، واكتملت طاقته النهائية البالغة ١,٧٥ مليون برميل يومياً، ويبلغ طول الخط ١٠٤٨ كم.

ويذكر أن وزارة النفط وقعت في أيلول عام ٢٠٠٩، اتفاقية مع الجانب التركي لتجديد الاتفاقية الخاصة بشأن تصدير النفط عبر الأنبوب الرئيس لمدة ١٥ عاماً، والتي حددت بدولار وسنتات عدة للبرميل الواحد المصدر، في حين ينخفض إلى أقل من دولار عندما يتم تصدير أكثر من مليون برميل يومياً.

انبوب نفطي (ارشيف)